Regeringen

2020-12-17
UD2020/14979 / UD2020/19038

وزارة الخارجية

الاستراتيجية السويدية للتعاون الإنمائي الاقليمي مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2021-2025

1. التوّجه

إنّ الهدف من المساعدات السويدية الدولية هو إيجاد امكانيات لظروف معيشية أفضل للأشخاص الذين يرزحون تحت ظروف الفقر والاضطهاد. يجب أن ينطلق التعاون الإنمائي من مبادئ كفاءة المعونة وكفاءة التنمية، سواء في أجندا 2030 (هداف التنمية المستدامة 2030)، و جدول أعمال أديس أبابا واتفاقية باريس للمناخ. هذا ويجب أن يكون العمل مطبوعاً بطابع السياسة الخارجية السويدية النسوية.

ستكون الاستراتيجية نافذة خلال الفترة 2021-2025 وتشمل ما مجموعه 2.425 مليار كرونة سويدية ، منها 80 مليون كرونة سويدية في المتوسط سنويًا للمساعدة الثنائية لليمن.

توّجه الإستراتيجية استخدام الأموال المخصصة تحت بند الاعتمادات 17 في الخطاب التنظيمي بخصوص الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) لكل سنة مالية.

يجب أن يساهم العمل في تحقيق الأهداف التالية:

الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون والمساواة بين الجنسين

• تعزيز قدرة المؤسسات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام من أجل تعزيز التطور الديمقراطي ، فضلاً عن زيادة احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

• مجتمع أكثر مساواة مع التركيز على تمكين النساء والفتيات و زيادة ومشاركتهن وتأثيرهن.

تنمية اقتصادية مستدامة وتجارة إقليمية شاملة

• تطوير وتعميق التكامل الاقتصادي الاقليمي.

• زيادة فرص الحصول على عمل منتج مع ظروف عمل لائقة، مع مراعاة وضع النساء والشباب في سوق العمل.

تنمية بيئية ومناخية مستدامة واستخدام مستدام للموارد الطبيعية

• تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ ، والحد من تأثير المناخ اضافة الى التنمية المستدامة بيئياً.

• التسيير والاستخدام المستدامين للموارد الطبيعية العابرة للحدود، وحماية واستعادة التنوع البيولوجي.

مجتمعات سلمية وشاملة

• توطيد القدرات والاجراءات لمنع النزاعات وإدارتها وحلّها بالطرق السلمية، مع الأخذ بعين الاعتبار مشاركة المرأة

التنمية السلمية في اليمن

• تحسين ظروف التنمية السلمية مع حوار شامل على مختلف المستويات.

• تعزيز احترام حقوق الإنسان.

• زيادة القدرة على تقديم الخدمات المجتمعية الأساسية وتعزيز التنمية المستدامة.

2. السياق الإقليمي

يجري التعاون الإنمائي الإقليمي مع منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) في سياق يتسم بضعف الديمقراطية، وقضاء يفتقر إلى الاستقلالية، وعدم احترام حقوق الإنسان، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتكرار التعبير عن السخط الشعبي. إذ غالبًا ما تكون المسافة بين القادة السياسيين والسكان كبيرة، والمشاركة في الحياة السياسية محدودة. وتتعرض النساء والفتيات للتمييز البنيوي، ويسود في معظم البلدان نقص كبير في المساواة. كما تهيمن في العديد من البلدان حالة نزاع أو حالة ما بعد نزاع.

أنّ التحديات المناخية والبيئية واسعة النطاق، الأمر الذي يساهم أيضًا في زيادة مخاطر النزاع. وتتعلق هذه المشكلات بشحة المياه، والارتفاع الكبير في درجات الحرارة، وفقدان التنوع البيولوجي، وعدم تأمين الإمدادات الغذائية، وتدهور النظم البيئية. وقد تفاقم نقص المياه في المنطقة على المدى الطويل بسبب آثار تغير المناخ والنمو السكاني والهياكل الإدارية الهشّة. إضافة الى أنّ الاعتماد على الطاقة الأحفورية قوي. في الوقت نفسه، فإن إمكانية التحول إلى بدائل متجددة مثل الطاقة الشمسية هي امكانية واردة وجيدة.

هذا وتؤثر التوترات الإقليمية والمصالح الجيوسياسية على النزاعات المستمرة في المنطقة وظروف التنمية المستدامة. ويُعدّ انتشار التطرف المقترن بالعنف والجريمة المنظمة من العوامل التي تؤثر بشكل إضافيّ على الوضع.

أنّ النمو الاقتصادي في المنطقة غير كاف، والتكامل الاقتصادي في حالة من الضعف. اضافة الى أنّ نسبة النساء في الحياة العملية منخفضة للغاية، وبطالة الشباب هي من أعلى المعدلات في العالم. وقد شهدت نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع ارتفاعًا حادًا في السنوات الأخيرة. هذا وتشكّل اليمن نسبة متزايدة من اولئك الذين يعانون من فقر مدقع في المنطقة. وقد أدى الوضع في أجزاء من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ظهور أكبر تدفقات للاجئين والمهاجرين في العالم.

وبالتالي، فإن الأسباب الجذرية لكل من النزاعات والفقر في المنطقة متعددة ومترابطة.

من المتوقع أن تؤثر جائحة كوفيد-19 على المنطقة اقتصاديًا واجتماعيًا وبيئيًا، وكذلك من حيث احترام حقوق الإنسان لفترة طويلة قادمة. وتتأثر النساء والفتيات بشكل خاص، بما في ذلك العنف القائم على نوع الجنس والاعتداء الجنسي بسبب الوباء. وكثيرا ما يكون المهاجرون واللاجئون والنازحون أيضا عرضة للخطر بشكل خاص في ظل الأوضاع الصعبة التي يسببها الوباء.

من الجدير بالذكر أنّ منظمات التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضعيفة سياسياً، والتكامل الإقليمي ضعيف كما أنّ التعاون الإقليمي محدود بشكل عام. لذلك فإن التعاون الإقليمي الأقوى له ما يبرره لأسباب سياسية واقتصادية وبيئية، ومن شأنه أن يزيد من فرص مواجهة ومعالجة عقبات الفقر و عوائق التنمية التي تميز العديد من البلدان. يمكن للحوار الإقليمي المتزايد أن يساهم في تبادل الخبرات في مختلف السياقات القطرية من أجل تعزيز التنمية الديمقراطية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتحقيق قدر أكبر من المساواة. أنّ هناك حاجة إلى التعاون الإقليمي لمنع النزاعات وإدارتها وحلها، بما في ذلك في اليمن ، وللحدّ من الفقر وتعزيز التنمية المستدامة الشاملة.

يتميز اليمن بنزاع مسلح طويل الأمد. تستمر الجهود التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي. يعتبر وضع السكان حادًا في أجزاء كبيرة من البلاد ، ويشكل وفقًا للأمم المتحدة أخطر أزمة إنسانية في العالم. إن الوصول إلى الرعاية الصحية والغذاء والمياه والصرف الصحي والضروريات الحيوية محدود للغاية بالنسبة لقطاعات كبيرة من السكان. تتفاقم الأزمة الإنسانية بسبب حقيقة أن البلاد تتميز أيضًا بتفاوت سياسي واقتصادي واجتماعي عميق ، ومؤسسات ضعيفة ، وانعدام الديمقراطية. تفاقمت هذه المشاكل الهيكلية بسبب انزاع. ولذلك فإن الجهود طويلة الأمد للحد من الفقر وتأمين الأمن الغذائي والمساهمة في تهيئة الظروف المؤاتية للسلام المستدام ضرورية. الفئات المهمشة والأقليات العرقية والدينية والمشردون داخليا هم الأكثر عرضة للخطر. إن حالة حقوق الإنسان خطيرة للغاية. تمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان محدود ويتأثرن بشكل خاص بالنزاع.

3. العمل

يتعين على الوكالة السويدية للتنمية الدولية (Sida) تنفيذ ومتابعة وتقديم تقارير عن الأنشطة بما يتماشى مع ما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية للحكومة بشأن استراتيجيات التعاون الإنمائي السويدي والمساعدات الإنسانية .21053 / UD2017) تنص المبادئ التوجيهية، على سبيل المثال لا الحصر ، على أن تكون الأنشطة فعّالة وموجهة نحو الأهداف ويجب أن يكون تقرير الإستراتيجية السنوي شاملاً ويتضمن، من بين أمور أخرى، حساب وتحليل وتقييم نتائج الأعمال فيما يتعلق بالأهداف المعلنة، ويجب استخدام المعلومات في صنع القرار والتعلم والمساءلة ولضمان الشفافية تجاه الجمهور. هذا يجب أن توفر المتابعة معلومات موثوقة ومفيدة عن النتائج على المديين القصير والطويل من خلال المعلومات النوعية والكمية حيثما أمكن ذلك. كما يجب أن تجيب مراقبة الأداء في المقام الأول على سؤال حول ما إذا كان العمل قد أحدث فرقًا واضحًا، وكيف ولمن. كما يجب أن تُجيب المتابعة، على أساس الظروف القائمة، علة السؤال التالي: ماهو المدى الذي أحدثه التعاون الإنمائي وإذا ما كان قد أحدثَ فرقًا.

يساهم التعاون الإنمائي في التنمية المستدامة على أساس Agenda 2030، والالتزامات المتعلقة بتمويل التنمية من خطة عمل أديس أبابا واتفاقية المناخ من باريس. وترتبط مساهمة العمل بشكل خاص بالأهداف التالية في جدول أعمال 2030: لا فقر (الهدف 1) ، لا جوع (الهدف 2) ، المساواة بين الجنسين (الهدف 5) ، المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع (الهدف 6) ، الطاقة المستدامة (الهدف 7) ظروف العمل اللائقة والنمو الاقتصادي (الهدف 8) ، الصناعة المستدامة والابتكار والبنية التحتية (الهدف 9) ، الاستهلاك والإنتاج المستدامان (الهدف 12) ، المناخ (الهدف 13) ، البحار (الهدف 14) ، النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي (الهدف 15) ، المجتمعات السلمية والشاملة (الهدف 16) والتنفيذ والشراكة العالمية (الهدف 17). كذلك يجب أن تتضمن التقارير الإستراتيجية للحكومة أيضًا إشارات إلى كيفية مساهمة الأنشطة في تنفيذ Agenda 2030 فيما يتعلق بأولويات الاستراتيجية. كما يجب أن يساهم التعاون الإنمائي السويدي في مجمله في الحدّ من الفقر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتحسين ظروف التنمية الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وزيادة المساواة بين الجنسين.

يركز التعاون الإنمائي في إطار هذه الإستراتيجية على الأنشطة الإقليمية أو دون الإقليمية التي يمكن تنفيذها في اثني عشر دولة في المنطقة والتي يمكن أن تكون وفقًا للجنة المساعدة الانمائية Development Assistance Committee التابعة لمنظمة التعاون والتنمية OECD، متلقية للمساعدات الإنمائية[1]. الى جانب هذا قد تؤثر الجهود الإقليمية لمواجهة التحديات العابرة للحدود أيضًا على البلدان المجاورة التي تؤثر على تنفيذ الاستراتيجية.

يمكن أن يعني التوّجه الإقليمي أيضًا إجراء أنشطة مماثلة بالتوازي في العديد من البلدان، وأن يتّم خلق قيمة إقليمية مضافة من خلال عمليات التبادل لغرض الإلهام والتعلم. وهذا يعني أنه يمكن أيضًا إجراء بعض الأنشطة التي تتعامل مع التحديات المشتركة في العديد من بلدان المنطقة دون أن تكون بالضرورة عابرة للحدود.

[1] الجزائر، مصر، ايران، العراق، اليمن، الأردن، لبنان؛ ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا وتونس

تعتبر الشفافية والمساءلة جزءًا أساسيًا من التنفيذ، ويجب أن تهيّمن على العمل. كما يجب أن تتميز عملية التنفيذ بأهمية المشاركة الهادفة للمرأة. يمكن أن يكون النازحون الداخليون واللاجئون والمهاجرون عرضة للخطر بشكل خاص ويجب إشراكهم في العمل. بالإضافة إلى ذلك يجب التأكيد على مشاركة الشباب ولا سيّما النساء الشابات، وكذلك على دور المجتمع المدني وتسليط الضوء على أهمية وجود وسائل اعلام حرة ومستقلة.

يجب أن يكون التعاون الإنمائي السويدي في محله وذا فاعلية. كما يجب أن يساهم التعاون الإنمائي السويدي بالتالي في إرساء الأسس لعلاقات أوسع وذاتية البقاء بشكل أكبر بين السويد ودول المنطقة. كذلك يجب استكشاف تحفيز الموارد المالية الأخرى. كما ينبغي مواصلة تطوير التعاون مع قاعدة الموارد السويدية.

يجب السعي لتحقيق التآزر مع معهد الحوار السويدي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومع أكاديمية فولك برنادوت (FBA). علاوة على ذلك، يمكن للسلطات السويدية الأخرى أن تلعب دورًا مهمًا، يتضمن الخبرة المكتسبة من مجالات التعاون الإقليمي بين الدول.

يجب أن يركّز العمل في مجال **الديمقراطية وحقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون** على قدرة المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمواطنين على المطالبة بالمسؤولية؛ ويجب أن يتخلل هذا المنظور العمل مع المؤسسات العامة. هذا وإن المشاركة الهادفة للمرأة لها أهمية خاصة. إذ يمكن في هذا المجال اغتنام فرص الرقمنة. كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار إمكانية مشاركة الشباب. هذا ويمكن إدارة المبادرات الإقليمية من خلال المنظمات المحلية والإقليمية والدولية. إن دور الأحزاب السياسية الديمقراطية في اقتناص المشاركة والحركة من أجل الديمقراطية ، وكذلك تعزيز المؤسسات الديمقراطية وممارسة المساءلة أن يقدم مساهمات مهمة.

إن تمتع النساء والفتيات الكامل بحقوق الإنسان أمر أساسي. ويعّد دعم المنظمات والشبكات والمنصات النسائية في المنطقة جزءًا مهمًا من تعزيز دور النساء والفتيات في المجتمع ومكافحة التمييز. كذلك يُعتبر تعزيز القدرة على العمل في **قضايا المساواة بين الجنسين** في أنواع مختلفة من المؤسسات الإقليمية من الأولويات، بما في ذلك من خلال زيادة الرقمنة، واجراء تحليل للمساواة بين الجنسين، والمشاركة السياسية والإحصاءات المصنفة حسب الجنس والعمر.

إن الحاجة الى التنوّع الاقتصادي كبيرة في المنطقة ويجب دعم وتشجيع **التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة** التي يمكن أن تشمل اقتصادًا دائريًا يؤدي الى تحسين البيئة، ويحّد من تأثير المناخ ويخلق فرص عمل خضراء. يمكن للإجراءات التجارية المبسطة والحد من الفساد وزيادة الرقمنة أن تساهم في التكامل الاقتصادي والنمو. هذا وتعمل السويد من أجل تعزيز الظروف من أجل تجارة حرة وعادلة مع زيادة الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية. تُعتبر الشراكات مع القطاع التجاري والصناعي جزءًا مهمًا من الأعمال التجارية، وكذلك فرصة استخدام الضمانات لتحشيد رأس المال الاستثماري وتعزيز الابتكار. الى جانب ذلك يجب تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة مع توفير ظروف أفضل لريادة الأعمال،

والعمالة المنتجة مع ظروف عمل لائقة وقد تشمل الحوار الاجتماعي بين شركاء سوق. ستساهم الأنشطة في زيادة الاستقلال الاقتصادي للنساء والشباب والفئات المهمشة، بما في ذلك اللاجئين والمهاجرين.

ستساهم الأنشطة داخل المؤسسات الإقليمية وكذلك داخل شبكات ومنّصات المجتمع المدني في تعزيز القدرة على التعامل مع **التغيرات البيئية والمناخية**. وفي الوقت نفسه، ستساهم الأنشطة في تقليل التأثير المناخي، من بين أمور أخرى من خلال تعزيز الطاقة المتجددة والابتكار والحلول التقنية الجديدة والتعاون مع القطاع التجاري والصناعي. كذلك سيساهم تنفيذ الاستراتيجية بشكل أكبر في حماية واستعادة **التنوع البيولوجي** وخدمات النظام الإيكولوجي، **والإدارة المستدامة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية** بما في ذلك المياه العذبة وموارد المياه العابرة للحدود والبيئة البحرية. إن فرصة إقامة حوار وتعاون بشأن الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المشتركة من أجل تعزيز تعاون أوسع وطويل الأمد بين بلدان المنطقة أمر مهّم بشكل خاص. وفي مجال الطاقة فإنّ هناك أيضًا أسباب لتعزيز التعاون الإقليمي.
يجب أن يساهم دعم المؤسسات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية وكذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في خلق **مجتمعات سلمية وشاملة**. كما يجب أن تمنح أجندة المرأة والسلام والأمن وأجندة الشباب والسلام والأمن إرشادات لأغراض التنفيذ. كما تساهم أنشطة المجتمعات السلمية والشاملة في الحدّ من الفقر. إن الشروط المسبقة للحوار الشامل والمشاركة، واحترام سيادة القانون، والحدّ من الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة هي جوانب مهمة لمنع النواعات وبناء السلام. ويمكن أيضًا في هذا السياق النظر في القضايا المتعلقة بالتطرف المقترّن بالعنف.

يجب أن يكون الدعم موجهاً نحو تحسين حالة الفئات والأقليات المهمشة وفرصهم في المشاركة الهادفة في تنمية المجتمع. ستساهم الأنشطة في زيادة فرص الناس في إعالة أنفسهم ، بما في ذلك من خلال تأمين الإمدادات الغذائية وتعزيز الصمود. لقد تأثرت النساء بشكل خاص بالنزاع ، ويجب أن تؤخذ في الحسبان حالتهن وفرص مشاركتهن ، وكذلك وضع الفتيات والفتيان والشباب. كما يجب إعطاء الأولوية للأنشطة الداعمة للجهات الفاعلة في المجتمع المدني. نظرًا لأن السياق يتسم بقدر كبير من عدم اليقين ومخاطر وتحديات كبيرة لتنفيذ الأعمال ومتابعتها ، فمن الضروري اتباع نهج مرن ومراعي للنزاع.

بالنسبة للأنشطة الثنائية في **اليمن**، فمن المهم بشكل خاص تطبيق نهج متكامل يربط التعاون الإنمائي طويل الأجل بالمساعدات الإنسانية وبناء السلام. وستساهم الأنشطة في العمليات الشاملة بالمشاركة الهدافة للمرأة، على الأقل في دعم جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة. أضافة الى وجوب أن يكون الدعم موجهاً نحو تحسين حالة الفئات والأقليات المهمشة وفرصهم في المشاركة الهادفة في تنمية المجتمع.

ستساهم الأنشطة في زيادة فرص الناس في إعالة أنفسهم، بواسطة أمور عديدة من ضمنها تأمين الإمدادات الغذائية وتعزيز روح الصمود. لقد تأثرت النساء بشكل خاص بالنزاع، ويجب أن تؤخذ في الحسبان حالتهن وفرص مشاركتهن، وكذلك وضع الفتيات والفتيان واليافعين. كما يجب إعطاء الأولوية للأنشطة الداعمة

للجهات الفاعلة في المجتمع المدني. ونظرًا لأن السياق يتّسم بقدر كبير من عدم اليقين ومخاطر وتحديات كبيرة لتنفيذ الأعمال ومتابعتها، فمن الضروري اتباع نهج مرن ومُراعٍ لظروف النزاع.

بالإضافة إلى الدعم الثنائي، و في هذه الاستراتيجية قد تدخل اليمن في تعاون إقليمي في الوقت المناسب على النحو المبين أعلاه.

تعتبر المرونة أمراً مهمًّا عند دعم الحوار الشامل في إطار عمليات السلام على الصعيدين الإقليمي واليمني المحليّ، ويجب أن تكون الوكالة السويدية على استعداد لتنفيذ جهود استراتيجية وصغيرة وموجهة وسريعة عند الضرورة. بالنسبة لهذه المجالات، فإن التشاور المنتظم والحوار بين المكاتب الحكومية (وزارة الخارجية) والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (سيدا) له أهمية خاصة.

إنّ السويد واحدة من عدد قليل من المانحين الذين يعملون بنهج إقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعمل السويد من أجل تنسيق متماسك وفعّال بين المانحين في المنطقة حيثما أمكن ذلك. ولهذا يجب السعي إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي بشكل خاص، على وجه الخصوص فيما يتعلق بسياسة الجوار الجنوبية للاتحاد الأوروبي وفي اليمن، بما في ذلك من خلال البرمجة المشتركة إن أمكن. كذلك يجب السعي إلى التعاون مع الاتحاد من أجل المتوسط (Union for the Mediterranean) في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ويمكن أيضًا التماسه من مؤسسة آنا ليند.

يجب أن يكون الدعم عبر المنظمات متعددة الأطراف متوافقًا مع الأولويات والمواقف السويدية فيما يخصّ التعاون مع المنظمات متعددة الأطراف. وينبغي تشجيع زيادة التعاون بين الجهات الفاعلة في منظومة الأمم المتحدة، بما يتماشى مع إصلاح الأمم المتحدة الجاري. يجب السعي إلى التآزر والتكامل في التعاون مع النظام متعدد الأطراف، بما في ذلك بنوك التنمية والاستثمار ومنظومة الأمم المتحدة.

يجب ضمان رؤية شاملة للدعم السويدي الكُلّي للمنطقة. كما يجب الحفاظ على الروابط بين التعاون الإنمائي الطويل الأجل والمساعدات الإنسانية وبناء السلام. اضافة الى ذلك يجب السعي لتحقيق التآزر بين المجالات المختلفة للاستراتيجية، وكذلك مع الأنشطة في إطار الاستراتيجيات الأخرى ذات الصلة للتعاون الإنمائي السويدي والمساعدات الإنسانية. هذا وسيساهم العمل على المدى الطويل في تقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية.